

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التربية الوطنية

مديرية التعليم الثانوي التقني

مديرية التعليم الثانوي العام

منهاج

مادة : القانون

السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي

الشعبة :

- تسيير واقتصاد

جانفي 2006

فهرس المحتويات

2 تقديم عام :
5 الملامح:
6 الكفاءات الختامية الاندماجية:
6 1. تقديم المادة:
7 2. الكفاءات الختامية للسنة الثانية ثانوي :
7 3. الكفاءات القاعدية للسنة الثانية ثانوي:
8 4. المجالات المفاهيمية و الوحدات التعليمية و التوزيع الزمني:
23 5. المشاريع:
23 6. الترتيبات المادية و البيداغوجية:

لقد تم تصميم منهاج القانون وفقاً للمقاربة بالكفاءات .

تقوم هذه المقاربة على مفهوم الكفاءة في التعليم و هي قدرة المتعلم على أداء فعل ما بدرجة من المهارة و الجودة ، و مفهوم الأداء هو الفعل الإيجابي النشيط لاكتساب المهارة أو القدرة أو المعلومة والتمكن الجيد من أدائها تبعاً للمعايير الموضوعية.

وتتبنى هذه المقاربة مفهوماً حديثاً للمنهاج يختلف عن التصورات التقليدية التي كانت تنظر إلى المنهاج على أنه البرنامج أو المقرر الدراسي أو مجموعة من المواد الدراسية المنفصلة التي تكون العلاقة بينها ضعيفة إن لم تكن معدومة و يراعى فيها التسلسل المتدرج من مستوى لآخر مع تحديد مفردات كل برنامج أو مقرر دراسي و التي قد تظهر في شكل كتاب مقرر ، و كان التركيز بشكل كبير على عملية التلقين و توصيل المعلومات و اختبار المتعلمين في النهاية للتأكد من استيعابهم للمادة العلمية و المعلومات المقدمة.

بينما يقوم المفهوم الحديث للمنهاج على أنه مجموع الخبرات المخططة لغرض التعليم بطريقة مترابطة من أجل تطوير كفاءات المتعلمين إلى مستوى أداء معين يقوم على مجموعة من الوحدات تحتوي كل منها عناصر أساسية تركز على تفريد التعليم و التعلم الذاتي، و هي كل متكامل من الأهداف والخبرات المتنوعة و المحتويات و الوسائل والأدوات و الأنشطة و مصادر القرارات و التقويم و بمفهوم آخر هو كل ما تقدمه المدرسة للمتعلمين لتحقيق نموهم الشامل المتكامل إلى أقصى ما تستطيعه قدراتهم.

أو هو مجموع نشاطات التعلم و تجارب الحياة التي يقوم بها المتعلم تحت إشراف المدرسة و توجيه المدرس ويمتاز بذلك لمفهوم الحديث للمنهاج بالخصائص الآتية:

§ إن المتعلم هو المحور الذي يدور حوله المنهاج الدراسي.

§ يشمل المنهاج أكثر من المحتوى المطلوب تعلمه من الكتب المدرسية.

§ إنه مشروع للحياة القائمة على التوجيه و يمثل بيئة خاصة و منظمة لأغراض معينة.

§ إن المنهاج بيئة تعليمية منظمة بطريقة متعمدة لتوجيه اهتمامات المتعلمين و قدراتهم ومشاركتهم الفعالة

في الحياة المدرسية و إكسابهم المعلومات و المهارات و القيم والاتجاهات الإيجابية.

إن المنهاج بالمفهوم الحديث تنظيم خاص للمادة الدراسية و طرق التدريس يضع المتعلمين في موقف

تعليمي متكامل يثير اهتمامهم و يتطلب منهم نشاطاً متنوعاً يناسبهم ويراعي ما بينهم من فروق فردية و

يتضمن مرورهم على خبرات تربوية معينة ويؤدي بهم إلى فهم و بصيرة في ميدان أو أكثر من

ميادين المعرفة مع إكسابهم مهارات و عادات و اتجاهات و قيم مرغوب فيها.

كما تستند هذه المقاربة إلى مجموعة من المبادئ منها:

أ – اعتماد منطلق التعلم بدل منطلق التعليم:

تتبنى المقاربة بالكفاءات منطقاً مغايراً لما كان سائداً في الممارسات و التصورات التقليدية التي كانت تعتبر المدرس الركيزة الأساسية في العلاقة التربوية حيث كان التركيز على كل ما يقوم به المدرس لتلقين المعارف وجعل المتعلمين قادرين على استرجاعها وترديدها و إعطاء أهمية لكل ما يقوم به المدرس على حساب نشاط المتعلم باعتباره مجرد مستقبل للمعارف و مخزن لها.

بينما تضع المقاربة بالكفاءات فعل التعلم في مركز العملية التعليمية، حيث يقوم على التصور البنائي للتعلم بإعطائه أهمية كبيرة لنشاطات المتعلم و قدرته الذاتية في التعلم.

إن هذا التحول من منطق التعليم إلى منطق التعلم يفرض تصوراً مغايراً لمهمة المدرس الذي أصبح مجرد مسهل لعملية التعلم و وسيط موثوق به لفعل التعليم، و يفرض تصوراً جديداً لمهمة المتعلم الذي أصبح مركز الفعل التربوي و بذلك يصبح التركيز على فن التعلم بدلاً من التركيز على فن التعليم و يصبح مجهود المدرس منصباً على التحفيز و الإثارة و التوجيه بدلاً من تلقين المعلومات.

يتطلب هذا التحول إدخال استراتيجيات تعليمية / تعلمية جديدة تقوم على النماذج الحديثة حيث خلصت الدراسات التربوية الحديثة إلى تأكيد الدور الجديد للمدرس و الابتعاد عن الأساليب المقننة لنقل المعرفة، و التأكيد بصورة أكبر على الخبرة في تنظيم المواقف التعليمية و اكتساب مهارات التعلم الذاتي و زيادة التعلم القائم على مبادرة المتعلم و التأكيد المتزايد على نقل أثر التعلم و تقويمه.

و يبدو جلياً أن هذه التغييرات قد نقلت دور المدرس من منطق التعليم إلى منطق التعلم و جعلت منه مسؤولاً عن تنظيم الخبرة التي لا تقتصر على السماح للتلاميذ بالتعلم فقط و إنما تسهل لهم أيضاً أمر تعلمهم من ناحية و من ناحية أخرى نقلت دور المتعلم من مجرد متلقي للمعرفة و مخزن لها إلى متعلم يتمتع بروح المبادرة و التعلم الذاتي و تأكيد الاستقلالية.

ب - اعتماد بيداغوجيا المشروع

يتبنى منهاج التسيير المحاسبي و المالي بيداغوجيا المشروع باعتبارها شكلاً من أشكال التعليم تهدف إلى ربط التعليم المدرسي بالحياة التي يحيها المتعلم خارج المدرسة و داخلها معاً، أي أنها تهدف إلى ربط المحيط المدرسي بالمحيط الاجتماعي.

تشير بيداغوجيا المشروع إلى النشاط الذي يبذله المتعلم فردياً أو جماعياً لتحقيق مشروع معين عبر مجموعة من العمليات أو المهمات تحت إشراف و توجيه المدرس، و يمكن تصنيفها في ثلاثة أنواع:

- مشاريع بنائية و تستهدف الأعمال التي يغلب عليها الطابع العملي.
- مشاريع حل المشكلات و تستهدف القضايا ذات الصفة الإشكالية التي تحتاج إلى علاج.
- مشاريع تعلم مهارات و تستهدف تنمية بعض المهارات الضرورية لتنمية الكفاءات كالبحت و التقصي و التحليل و التفسير .

تنطلق بيداغوجيا المشروع من بعض المبادئ الأساسية في التربية الحديثة و منها:

- التعلم التعاوني القائم على العمل الجماعي و الاندماج الاجتماعي.
 - التركيز على المتعلم باعتباره محور العملية التعليمية /التعلمية.
 - تشجيع النشاط الذاتي و الممارسة.
 - تنمية التفكير العلمي و روح النقد و الابتكار.
- يمر إنجاز المشروع بمجموعة من الخطوات هي:

- § تعيين المشروع و اختياره من بين مجموعة من المشاريع.
- § التخطيط للمشروع و تحديد المراحل و الآجال و الوسائل.
- § التنفيذ و المتابعة بإنجاز العمليات و المهمات التي يتطلبها.
- § تقويم المشروع و الحكم على النتائج.

و عموماً تسعى بيداغوجيا المشروع إلى تمكين المتعلم من تنمية المهارات الضرورية للبحث و التعلم بما يمكنه من اكتساب الكفاءات المستهدفة و إدماجها في حياته اليومية و المهنية مستقبلاً مثل:

- البحث عن المعلومات من مصادرها الحقيقية.
- تحليل المعلومات و التعليق عليها بصورة عقلانية.
- تلخيص المعلومات و استغلالها بشكل يجعلها أكثر مردودية.
- تحديد المشكلات و تصميم الخطط.
- التعاون و التواصل مع الآخرين.
- إصدار الأحكام الموضوعية و تعميمها في الميادين المماثلة.
- إنتاج مضامين جديدة.

كما روعي في اختيار الكفاءات و المضامين المعرفية و الأنشطة التعليمية أهداف المرحلة التعليمية التي لا تتطلب بالضرورة التخصص المبكر الذي يستدعي توسعاً أعمق في مجال التخصص.

الملاحـ

يمثل الملمح جملة المواصفات التي ينبغي توفرها لدى المتعلم، و تعكس ذخيرته المعرفية ومهاراته و موافقه و تتجلى في نوعين هما:

1- ملمح الدخول:

يتمثل في مجموعة الكفاءات و المهارات الواجب توفرها لدى المتعلم في نهاية الجذع المشترك ليسمح له بمواصلة تكوينه في شعبة تسيير و اقتصاد و يمكن إجمالها في الكفاءات التالية:

§ كفاءات متعلقة بالتحكم في اللغة العربية و القدرة على التعبير و التبليغ بلغة سليمة.

§ كفاءات متعلقة بالتحكم في المعارف الرياضية المقدمة خلال الجذع المشترك.

§ كفاءات متعلقة باللغات الأجنبية و تتمثل بالتحكم في المهارات الأساسية للتعبير و التبليغ باللغتين الفرنسية و الإنجليزية بغية استخدامهما في التوثيق التقني و العلمي.

2- ملمح الخروج:

يتمثل في اكتساب مجموعة من الكفاءات و المهارات التي تسمح بتحضير المتعلم لامتحان البكالوريا و ينتج عن عملية التحضير هذه نوعين من الأهداف:

أ – الحصول على شهادة البكالوريا و مواصلة التكوين بنجاح في التعليم العالي.

ب – التحضير للاندماج في الحياة العملية من خلال اكتساب الكفاءات التالية:

§ التحكم في المعارف و المفاهيم الأساسية المحاسبية و الاقتصادية و المالية و القانونية و المصطلحات الضرورية (اكتساب لغة متخصصة).

§ القدرة على البحث عن المعلومات الخاصة بالظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و انتقائها و تحليلها بكيفية صحيحة من خلال قدرة الملاحظة العلمية (الاستدلال و الاستنباط) و روح النقد العلمي.

§ التحكم في استخدام تكنولوجيا الإعلام الآلي و تطبيقاته في الميادين الاقتصادية و المحاسبية و المالية و في حياته الشخصية.

§ استخدام ميكانيزمات و منطق المعالجة المحاسبية.

§ إعداد و استعمال الوثائق الختامية في مجال التسيير و المحاسبة.

§ استعمال أدوات التحليل الرياضي و الإحصائي في اتخاذ القرارات.

§ التمكن من الاندماج في العمل الجماعي و اكتساب روح المسؤولية و المبادرة.

§ التحكم في المفاهيم القاعدية التي تسمح بتشخيص وحدة اقتصادية (قراءة ميزانية، تحليلها و استخلاص النتائج).

الكفاءات الختامية الاندماجية

تسعى مناهج شعبة التسيير و الاقتصاد إلى إكساب المتعلمين الكفاءات الختامية الاندماجية التالية:

1. التحكم في إعداد و قراءة و فهم و تلخيص الوثائق التلخيصية الأساسية المتمثلة في: الميزانية و جدول حسابات النتائج، و كذا دفتر اليومية و دفتر الأستاذ.
2. تطبيق المبادئ الرياضية و المحاسبية و المعلوماتية في وضعيات مالية حقيقية تتصل بحياته اليومية و المهنية مستقبلاً.
3. التحكم في المفاهيم و المصطلحات الاقتصادية لفهم المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و اتخاذ مواقف علمية إزاء وضعيات اقتصادية، مالية و اجتماعية مختلفة مع فهم العلاقة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين و القدرة على تحمل المسؤولية و روح المبادرة.
4. التحكم في المفاهيم و المصطلحات القانونية لفهم المؤسسة و محيطها و علاقتها بالمؤسسات الأخرى.

1. تقديم المادة

يسمح منهج القانون للمتعلم في السنة الثانية شعبة تسيير و اقتصاد أن يكتسب كفاءات تمكنه من فهم المحيط الاجتماعي و القانوني و الاقتصادي بما يؤهله لممارسة مسؤوليات عائلية ، مدنية و مهنية مستقبلاً و يسهم في تكوين شخصيته بمعرفة حقوقه و واجباته و ممارسة دوره كمواطن و اع كما يمكنه من التعامل مع الآخرين بسهولة الاتصال بهم حاضراً و مستقبلاً .

تعكس كفاءات هذا المنهج الأبعاد الهامة للقانون في حياة الأفراد و المجتمعات ، مما يحتم ضرورة فهمها و استيعابها و استعمالها استعمالاً صحيحاً و ملائماً اعتماداً على القاعدة القانونية القائلة:

((لا عذر بجهل القانون)) .

إن الكفاءات الختامية لهذه المادة تتعرض لجملة المفاهيم و القواعد القانونية الأساسية الضرورية لفهم المادة من جهة و مهارات التفكير التي تنمي روح الملاحظة و دقتها و روح المبادرة من جهة أخرى مما يمكن المتعلم من تطبيق معارفه في وضعيات حقيقية استناداً إلى الإجراءات القانونية.

و قد قسمت محتويات هذا المنهج إلى ثلاثة مجالات يتضمن كل مجال مجموعة من الوحدات التعليمية التي تم اختيارها على أساس التدرج و التكامل بما يمكن من تحقيق الكفاءات المستهدفة.

2. الكفاءات الختامية للسنة الثانية ثانوي

يسعى منهاج القانون للسنة الثانية شعبة تسيير و اقتصاد إلى إكساب المتعلمين الكفاءات التالية:

- 1) التحكم في المصطلحات والمفاهيم والمبادئ والأسس والقواعد القانونية الأساسية .
- 2) تطبيق المعارف المكتسبة في وضعيات حقيقية باستخدام روح المبادرة .
- 3) تحليل حالات و وضعيات مهنية مع تقدير لتبعات القانونية من خلال التعامل مع وثائق حقيقية.
- 4) تطبيق مهارات الاختيار وتبرير الحلول واتخاذ القرارات من خلال الاطلاع والتعامل مع وضعيات قانونية مدنية ومهنية.
- 5) تطبيق مهارات التفكير والبحث بممارسة دقة الملاحظة والنقد والموضوعية والواقعية والابتعاد عن الحلول السطحية من خلال وضعيات ومفاهيم قانونية.
- 6) المشاركة في العمل الجماعي والتعامل مع الآخرين واحترامهم وسهولة الاتصال بالمختصين باستعمال المصطلحات القانونية المعتمدة.
- 7) تحديد المواقف والمساعي الواجب اتباعها في وضعيات قانونية من خلال وضع الفروض وتصور النتائج.
- 8) استعمال الوثائق القانونية المهنية ومراعاة تماشيها مع الزمن بصفة دائمة
- 9) تطبيق مهارات البحث عن المعلومات التي هم في حاجة إليها وتحليلها بطريقة صحيحة وممارسة التعلم الذاتي.
- 10) استنتاج قواعد قانون التطور الاجتماعي ، الثقافي ، الاقتصادي وإبراز علاقة التكامل بين القواعد القانونية والاقتصادية.

3. الكفاءات القاعدية للسنة الثانية ثانوي

1. يتحكم في المفاهيم والمصطلحات الأساسية القانونية واستعمالها في تصرفاته
2. يتحمل مسؤولية تصرفاته القانونية.
3. يوظف القواعد القانونية في المجال المدني والتجاري.

4. المجالات المفاهيمية و الوحدات التعليمية و التوزيع الزمني

العدد الساعي	الوحدات التعليمية	المجالات المفاهيمية
2 3 4 4	1. القانون والقاعدة القانونية 2. تقسيمات القانون 3. مصادر القانون 4. التنظيم القضائي الجزائري	1. مبادئ أساسية في القانون
2 12 5 2 4 5	5. الأشخاص 6. مميزات الشخص القانوني 7. الحقوق 8. الأموال و الأشياء 9. الالتزامات 10. العقد	2. القانون المدني
3 2 3 5	11. التاجر 12. الأعمال التجارية 13. المحل التجاري 14. الأوراق التجارية	3. القانون التجاري

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (1): القانون و القاعدة القانونية

الحجم الساعي: 2 سا

الكفاءات المستهدفة

– تحديد دور القانون في تنظيم سلوك وعلاقات أفراد المجتمع.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>– يستنتج من خلال أمثلة خصائص القاعدة القانونية المتمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة سلوك تحكم الروابط الاجتماعية. ● قاعدة عامة و مجردة. ● قاعدة ملزمة <p>– الاقتصار على معيار القوة الإلزامية فقط لإبراز الفرق بين القاعدة الأمرة والقاعدة المكملة.</p>	<p>1. القاعدة القانونية</p> <p>1.1. تعريف القاعدة القانونية</p> <p>2.1. خصائص القاعدة القانونية</p> <p>3.1. أنواع القاعدة القانونية</p> <p>أ – القواعد الأمرة</p> <p>ب – القواعد المكملة</p>	<p>– انطلاقاً من وضعيات قانونية تتضمن بعض سلوكات وتصرفات الأشخاص يربط هذه السلوكات و التصرفات بالقاعدة القانونية المناسبة و يصنفها إلى قواعد أمرة و قواعد مكملة.</p> <p>– يبين المتعلم ضرورة القانون انطلاقاً من وضعة قانونية مستمدة من الواقع المعيش.</p> <p>– انطلاقاً من أمثلة لسلوكات وتصرفات الأشخاص يعرف القانون و يبين صلته بالحق والأخلاق.</p>
<p>– يعرف القانون انطلاقاً من القواعد القانونية.</p> <p>– يبين أن الحقوق يقرها و يحميها القانون.</p> <p>– يبرز أن الأخلاق أوسع نطاقاً من القانون.</p> <p>– مخالفة الأخلاق لا يترتب عنه بالضرورة جزاء.</p>	<p>2. القانون</p> <p>1.2. تعريف القانون</p> <p>2.2. القانون و الحق</p> <p>3.2. القانون و الأخلاق</p>	

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (2): تقسيمات القانون

الحجم الساعي: 3 سا

الكفاءات المستهدفة

– يصنف القانون إلى قانون عام و قانون خاص و يبين فروع كل منهما.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>– يعتمد في التفرقة بين القانون العام و القانون الخاص على معيار السلطة و السيادة.</p> <p>– يلخص تقسيمات القانون في مخطط توضيحي.</p>	<p>1. القانون العام</p> <p>1.1. تعريف القانون العام</p> <p>2.1. أنواع القانون العام</p> <p>أ – القانون العام الداخلي</p> <p>ب – القانون العام الخارجي</p> <p>3.1. فروع القانون العام الداخلي</p> <p>أ – القانون الدستوري</p> <p>ب – القانون الإداري</p> <p>ج – القانون المالي</p> <p>د – القانون الجنائي</p> <p>– قانون العقوبات</p> <p>– قانون الإجراءات الجنائية</p>	<p>– ينجز المتعلم مخططاً يبين فروع القانون انطلاقاً من معطيات.</p>
<p>– يبرز عند تعريف القانون الخاص أن أطرافه لا يملكون سلطة أو سيادة طرف على آخر.</p>	<p>2. القانون الخاص</p> <p>2.1. تعريف القانون الخاص</p> <p>2.2. فروع القانون الخاص</p> <p>أ – القانون المدني</p> <p>ب – القانون التجاري</p> <p>ج – قانون الإجراءات المدنية</p> <p>د – القانون الدولي الخاص</p>	<p>– يصنف المتعلم وضعيات قانونية محددة وفقاً لانتمائها لفروع معين من فروع القانون العام و الخاص.</p>

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (3): مصادر القانون

الحجم الساعي : 4 سا

الكفاءات المستهدفة

— يميز بين مصادر القانون و يرتبها حسب قوتها الإلزامية.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>— الإشارة إلى معنى مصدر القانون .</p> <p>— يعتمد في تحديد مصادر القانون وترتيبها على نص المادة الأولى من القانون المدني الجزائري .</p> <p>— يرتب التشريع من حيث أنواعه وتدرجه وفقاً لقوته الإلزامية .</p> <p>— تستمد مبادئ الشريعة الإسلامية من: الكتاب، السنة، الإجماع و القياس .</p> <p>— الإشارة إلى الجهة القضائية المعتمد على أحكامها كمصدر تفسيري في الجزائر .</p>	<p>1. المصادر الرسمية</p> <p>1.1. التشريع</p> <p>أ — تعريف التشريع</p> <p>ب — أنواع التشريع</p> <ul style="list-style-type: none">• التشريع الأساسي (الدستور)• التشريع العادي (القانون)• التشريع الفرعي (اللوائح) <p>2.1. مبادئ الشريعة الإسلامية</p> <p>3.1. العرف</p> <p>أ — تعريف العرف</p> <p>ب — عناصر العرف</p> <p>4.1. مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة</p> <p>2. المصادر التفسيرية</p> <p>1.1.2. القضاء</p> <p>2.2. الفقه</p>	<p>— اعتمادا على وضعيات قانونية مختلفة ، يستخرج المتعلم مختلف مصادر القانون ويرتبها وفقاً لقوتها الإلزامية و تدرجها .</p>

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (4): التنظيم القضائي الجزائري
الحجم الساعي : 4 سا

الكفاءات المستهدفة

— يعرف القضاء و يحدد تنظيمه الهيكلي في الجزائر.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>— يقتصر على المبادئ الأساسية المتمثلة في :</p> <ul style="list-style-type: none">• حق اللجوء إلى القضاء• المساواة أمام القضاء• التقاضي على درجتين• اللامركزية القضائية• ازدواجية القضاء (القضاء العادي و القضاء الإداري) <p>— يتم التركيز على أحكام الدستور فيما يتعلق بتنظيم السلطة القضائية وتحديد مهامها.</p> <p>— الإشارة إلى محكمة التنازع.</p> <p>— الإشارة إلى المجلس الأعلى للقضاء كهيئة إدارية.</p> <p>— يعرف القاضي و يحدد أنواع القضاة (قضاة الحكم، التحقيق، النيابة العامة) و أعوان القضاء (كتاب الضبط، لملمون ، لمحضرون ، الموثقون و الخبراء).</p>	<p>1. تعريف القضاء و مبادئه</p> <p>2. السلطة القضائية</p> <p>1.2. تعريف السلطة القضائية</p> <p>2.2. التنظيم الهيكلي للقضاء</p> <p>أ — القضاء العادي</p> <ul style="list-style-type: none">• المحاكم• المجالس القضائية• المحكمة العليا <p>ب — القضاء الإداري</p> <ul style="list-style-type: none">• المحاكم الإدارية• مجلس الدولة <p>3.2. المحتوى البشري للقضاء</p> <p>أ — القضاة</p> <p>ب — أعوان القضاء</p>	<p>— من خلال نموذج حكم صادر من المحكمة يقوم المتعلم باستنتاج :</p> <ul style="list-style-type: none">• الجهة القضائية التي أصدرت الحكم• أطراف النزاع• موضوع النزاع• المبادئ الأساسية <p>— يلخص المتعلم في مخطط الهيكل التنظيمي للقضاء.</p>

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (5): الأشخاص (أطراف الحق)

الحجم الساعي : 2 سا

الكفاءات المستهدفة

– يميز بين الشخص الطبيعي و الشخص الاعتباري.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>– الاعتماد على القانون المدني الجزائري في تحديد مفهوم الشخص القانوني كطرف للحق.</p> <p>– يركز على حالتي الجنين والمفقود عند التعرض لبداية ونهاية الشخصية.</p> <p>– يعتمد في تحديد مفهوم الشخص الاعتباري وأنواعه على أحكام القانون المدني الجزائري و العقد التأسيسي لشركة ما بالتركيز على تاريخ العقد و المدة القانونية له.</p>	<p>1. تعريف الشخص القانوني</p> <p>2. أنواع الأشخاص القانونية</p> <p>1.2. الشخص الطبيعي</p> <p>أ – بداية الشخصية</p> <p>ب – نهاية الشخصية</p> <p>2.2. الشخص الاعتباري (المعنوي)</p> <p>أ – تعريف الشخص الاعتباري</p> <p>ب – بداية ونهاية لشخص الاعتباري</p> <p>ج – أنواع الشخص الاعتباري</p> <p>– الشخص الاعتباري العام</p> <p>– الشخص الاعتباري الخاص</p>	<p>– اعتماداً على معطيات تتضمن مجموعة من الأشخاص القانونية في وضعيات مختلفة يقوم المتعلم بتحديد الأشخاص القانونية و التفرقة بينها و تصنيفها إلى أشخاص طبيعية و معنوية.</p>

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (6): مميزات الشخص القانوني

الحجم الساعي : 12 سا

الكفاءات المستهدفة

— يحدد مميزات الشخص القانوني.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>— يحدد مميزات الشخص الطبيعي انطلاقاً من وثائق الحالة المدنية (شهادة الميلاد — شهادة الوفاة — بطاقة التعريف الوطنية — شهادة الإقامة — الدفتر العائلي).</p> <p>— يركز بالنسبة للاسم على الاسم المدني (الاسم العائلي + الاسم الشخصي) مع الإشارة إلى اسم الشهرة و الاسم المستعار و الاسم التجاري) ثم التعرض لخصائص الاسم وكيفية حمايته.</p> <p>— الإشارة إلى الحالة السياسية (الجنسية) و العائلية (القرابة) والحالة الدينية (المعتقد).</p> <p>— يتم بيان عوارض الأهلية وموانعها اعتماداً على أحكام القانون المدني الجزائري وأحكام القانون التجاري.</p>	<p>1. مميزات الشخص الطبيعي</p> <p>1.1. الاسم</p> <p>أ — تعريف الاسم و أنواعه</p> <p>ب — خصائص الاسم</p> <p>ج — طرق اكتساب الاسم</p> <p>د — حماية الاسم</p> <p>2.1. الحالة</p> <p>أ — تعريفها</p> <p>ب — أنواعها</p> <p>3.1. الموطن</p> <p>أ — تعريفه</p> <p>ب — أنواعه</p> <p>ج — أهميته</p> <p>4.1. الذمة المالية</p> <p>أ — تعريفها</p> <p>ب — أهميتها</p> <p>5.1. الأهلية</p> <p>أ — تعريفها</p> <p>ب — أنواعها</p> <p>ج — العوامل المؤثرة فيها</p> <p>2. مميزات الشخص الاعتباري</p> <p>1.2. الاسم</p> <p>2.2. الحالة</p> <p>3.2. الموطن</p> <p>4.2. الذمة المالية</p> <p>5.2. الأهلية</p>	<p>— يستخلص المتعلم من خلال قانون الجنسية الجزائري شروط اكتساب الجنسية</p> <p>— انطلاقاً من وضعيات قانونية معينة يحدد المتعلم الموطن العام و الموطن الخاص لشخص طبيعي (ما).</p> <p>— انطلاقاً من وضعيات محددة يفرق المتعلم بين مجموعة من الأشخاص حسب تدرج أهليتهم من حيث السن.</p> <p>— اعتماداً على معطيات تتضمن مجموعة من التصرفات القانونية (نافعة — ضارة — تدور بين النفع والضرر) يبين المتعلم التصرفات التي تقبل من الأشخاص الطبيعيين المذكورين في النشاط السابق.</p> <p>— انطلاقاً من بطاقة وصفية لمؤسسة يحدد مميزات الشخص الاعتباري.</p>
<p>— انطلاقاً من عقد تأسيسي لمؤسسة يستنتج مميزات الشخص الاعتباري.</p>		

الكفاءات المستهدفة

– يميز بين الحقوق السياسية و الحقوق المدنية العامة و الخاصة.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>– يعتمد على أحكام القانون المدني الجزائري لتحديد أنواع الحقوق.</p> <p>– تقدم أنواع الحقوق في مخطط توضيحي.</p> <p>– يتعرض للحقوق العينية الأصلية و الحقوق العينية بالتبعية.</p> <p>– الحقوق الدائنية</p> <p>– تتمثل الحقوق الذهنية في الحقوق الأدبية و الفنية و الحقوق الصناعية و التجارية.</p>	<p>1. تعريف الحقوق</p> <p>2. أنواع الحقوق</p> <p>1.2. الحقوق السياسية</p> <p>2.2. الحقوق المدنية</p> <p>أ – الحقوق العامة</p> <p>ب – الحقوق الخاصة</p> <p>– حقوق الأسرة</p> <p>– الحقوق المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحقوق العينية • الحقوق الشخصية • الحقوق الذهنية 	<p>– استناداً إلى معطيات تتضمن مجموعة من الحقوق يقوم المتعلم بتحديد و تصنيف هذه الحقوق.</p> <p>– انطلاقاً من مجموعة من التصرفات القانونية تقابلها مجموعة من الحقوق يقوم المتعلم بالربط بينها بصفة صحيحة.</p>

الكفاءات المستهدفة

– يميز بين العقارات و المنقولات.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>– التمييز بين الأموال و الأشياء.</p> <p>– يعتمد في التعريف على أحكام نظرية الحق المستمدة من أحكام القانون المدني الجزائري</p> <p>يميز بين العقارات بطبيعتها و العقارات بالتخصيص.</p> <p>– يميز بين المنقولات بطبيعتها و المنقولات بحسب المآل.</p>	<p>1. تعريف الأموال و الأشياء</p> <p>2. تصنيف الأموال حسب طبيعتها</p> <p>1.2. العقارات</p> <p>أ – تعريف العقارات</p> <p>ب – أنواع العقارات</p> <p>2.2. المنقولات</p> <p>أ – تعريف المنقولات</p> <p>ب – أنواع المنقولات</p> <p>3. أهمية التفرقة بين العقارات و المنقولات</p>	<p>– انطلاقاً من وثيقة تتضمن مجموعة من الأموال يقوم المتعلم بتصنيفها في جدول إلى عقارات و منقولات.</p>

الكفاءات المستهدفة

— يحدد آثار الالتزام.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>— يستند في تحديد مفهوم الالتزام وموضوعه على أحكام القانون المدني الجزائري.</p> <p>— يعتمد على أمثلة من الواقع لتوضيح مختلف أنواع الالتزام.</p>	<p>1. تعريف الالتزام</p> <p>1.2. الالتزام بالقيام بعمل</p> <p>2.2. الالتزام بالامتناع عن عمل</p> <p>3.2. الالتزام بتقديم شيء ما</p>	<p>— انطلاقاً من أمثلة تتعلق بالالتزامات يصنفها المتعلم حسب موضوعها في جدول.</p>
<p>— الإشارة إلى مصادر الالتزام المتمثلة في : القانون ، العقد ، الإرادة المنفردة ، الإثراء بلا سبب و العمل غير المشروع</p>	<p>3. مصادر الالتزام</p>	<p>— انطلاقاً من مجموعة من الالتزامات يقوم المتعلم بتحديد مصدرها.</p>
<p>— يقتصر عند تناول آثار الالتزام على التنفيذ العيني و التنفيذ عن طريق حالي التعويض الاتفاقي و التعويض القضائي.</p>	<p>4. آثار الالتزام (التنفيذ)</p> <p>1.4. التنفيذ العيني</p> <p>2.4. التنفيذ عن طريق التعويض</p>	<p>— انطلاقاً من وضعية قانونية مثل حالة البيع تتضمن التزامات يستنتج منها المتعلم آثار التزام الطرفين.</p>

الكفاءات المستهدفة

— يحدد آثار العقد.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>— يعتمد في تحديد مفهوم العقد وتقسيماته و أركانه على أحكام القانون المدني الجزائري.</p> <p>— الاقتصار على التقسيمات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • العقود الرضائية و العقود الشكلية و العقود العينية. • العقود المسماة و العقود غير المسماة. • العقود الملزمة لجانب واحد و العقود الملزمة لجانبين. <p>— الإشارة إلى عيوب الرضا باختصار.(الغلط ، التدليس ، الإكراه و الاستغلال).</p> <p>— عند التعرض لوسائل الإثبات يؤكد على الكتابة و الإقرار و القرائن القانونية و شهادة الشهود.</p> <p>— يميز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية عند تناول المسؤولية المدنية في تناول آثار العقد.</p>	<p>1. تعريف العقد</p> <p>2. تقسيمات العقود</p> <p>3. أركان العقد</p> <p>1.3 الرضا</p> <p>2.3 المحل</p> <p>3.3 السبب</p> <p>4. شروط صحة العقد</p> <p>1.4 الأهلية</p> <p>2.4 الكتابة (العقود الشكلية)</p> <p>3.4 التسليم (العقود بعوض)</p> <p>5. وسائل إثبات العقد</p> <p>6. آثار العقد</p>	<p>— انطلاقاً من عقد يستخلص المتعلم أطراف العقد و موضوعه ونوعه.</p> <p>— انطلاقاً من وضعيات واقعية يبين أركان العقد و شروط صحته.</p> <p>— بناء على مضمون عقد يقوم المتعلم بتحديد وسيلة إثباته و الجزاء المترتب عنه.</p> <p>— و بناء على فعل ضار يقوم المعلم بتحديد وسيلة إثباته و الجزاء المترتب عنه.</p>

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (11): التاجر

الحجم الساعي : 3 سا

الكفاءات المستهدفة

— يحدد شروط اكتساب صفة التاجر و التزاماته المهنية.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>— يعتمد عند تعريف التاجر على أحكام القانون التجاري الجزائري خاصة المادة الأولى منه.</p> <p>— توضح شروط اكتساب صفة التاجر وفقاً للنظرية الشخصية والموضوعية.</p> <p>— يركز على الأهلية التجارية مع تناول أهلية الشخص القاصر المأذون له بممارسة التجارة (باختصار).</p> <p>— يعتمد في تحديد التزامات التاجر على النصوص القانونية الواردة في القانون التجاري الجزائري.</p>	<p>1. تعريف التاجر</p> <p>2. شروط اكتساب صفة التاجر</p> <p>1.2. احترام الأعمال التجارية</p> <p>2.2. الأهلية التجارية</p> <p>3. التزامات التاجر</p> <p>1.3. مسك الدفاتر التجارية</p> <p>2.3. القيد في السجل التجاري</p>	<p>— انطلاقاً من وضعية شخصين طبيعيين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأول : يقوم بالشراء قصد البيع بصفة متكررة من أجل تحقيق الربح. • الثاني : يقوم بالشراء قصد الاستهلاك. <p>— يتم تحديد شروط اكتساب صفة التاجر.</p> <p>— يبحث المتعلم في الإجراءات الواجب إتباعها للتسجيل في السجل التجاري مع تحديد الوثائق المطلوبة إدارياً مع تحديد معنى الالتزام بمسك الدفاتر التجارية.</p>

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (12): الأعمال التجارية

الحجم الساعي : 2 سا

الكفاءات المستهدفة

– يصنف الأعمال التجارية حسب الموضوع و الشكل و بالتبعية.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
– يركز على المعيار الشخصي والموضوعي لتحديد العمل التجاري.	1. تعريف الأعمال التجارية	– بناء على معطيات تتضمن معلومات حول أنشطة لأشخاص محددة يقوم المتعلم بتصنيفها إلى أعمال تجارية وأعمال مدنية.
– يعتمد في تحديد الأعمال التجارية على النصوص القانونية الواردة في القانون التجاري الجزائري الساري المفعول.	2. تصنيف الأعمال التجارية 1.2. الأعمال التجارية بحسب الموضوع 2.2. الأعمال التجارية بحسب الشكل 3.2. الأعمال التجارية بالتبعية	– انطلاقاً من معطيات يصنف الأعمال التجارية إلى أعمال تجارية بحسب الموضوع والشكل والتبعية

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (13): المحل التجاري

الحجم الساعي : 3 سا

الكفاءات المستهدفة

– يبين مفهوم المحل التجاري و يستخلص عناصره الأساسية.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>– يعتمد في تحديد مفهوم المحل التجاري على العناصر المكونة له (العناصر المادية و المعنوية).</p> <p>– يعتمد على القانون التجاري الجزائري في تحديد مختلف عناصر المحل التجاري.</p>	<p>1. تعريف المحل التجاري</p> <p>2. عناصر المحل التجاري</p> <p>1.2. العناصر المادية</p> <p>أ – البضائع</p> <p>ب – المعدات و الأدوات</p> <p>2.2. العناصر المعنوية</p> <p>أ – الاتصال بالعملاء</p> <p>ب – السمعة التجارية</p> <p>ج – الاسم التجاري</p> <p>د – الحق في الإيجار</p> <p>هـ – حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية</p>	<p>– انطلاقاً من معطيات تتضمن جرد أصول مؤسسة اقتصادية يقوم المتعلم بتصنيفها إلى عناصر مادية و عناصر معنوية.</p>

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (14): الأوراق التجارية

الحجم الساعي : 5 سا

الكفاءات المستهدفة

— يحدد مفهوم الأوراق التجارية و يوضح أهميتها في المعاملات المدنية و التجارية.

التوجيهات المنهجية والبيداغوجية	المضامين المعرفية	أنشطة التعلم
<p>— يركز عند تحديد مفهوم الأوراق التجارية على أنها وسيلة دفع وائتمان.</p>	<p>1. تعريف الأوراق التجارية</p>	<p>— اعتماداً على معطيات محددة يقوم المتعلم بتحرير ورقة تجارية.</p>
<p>— يعتمد الأستاذ على أحكام القانون التجاري عند التعرض للبيانات الإلزامية.</p>	<p>2. أنواع الأوراق التجارية</p> <p>1.2. السفتجة</p> <p>أ — تعريفها</p> <p>ب — البيانات الإلزامية التي تتضمنها السفتجة</p>	<p>— اعتماداً على معطيات محددة يقوم المتعلم بتحرير ورقة تجارية.</p>
<p>— يبين كيفية استعمال الورقة التجارية من حيث قبولها وتظهيرها.</p>	<p>ج — قبول السفتجة</p> <p>د — تظهير السفتجة</p> <p>2.2. السند لأمر</p> <p>أ — تعريفه</p> <p>ب — البيانات الإلزامية التي يتضمنها السند لأمر</p> <p>ج — قبول السند لأمر</p> <p>د — تظهير السند لأمر</p>	<p>— انطلاقاً من وقائع معينة في مجال المعاملات يقوم المتعلم بتوضيح كيفية تظهير الورقة التجارية.</p>
	<p>3.2. الشيك</p> <p>أ — تعريفه</p> <p>ب — البيانات الإلزامية التي يتضمنها الشيك</p> <p>ج — تظهير الشيك</p>	

5. المشاريع المقترحة

يقترح المنهاج المشاريع الآتية على سبيل الاسترشاد و يمكن للمدرس اقتراح مشاريع أخرى يراها ملائمة:

1. إعداد ملف يتعلق بقضية حول نزاع معين.
2. إنجاز ملف يجمع وثائق الحالة المدنية.
3. إعداد ملف إداري للفيد في السجل التجاري.

6. الترتيبات البيداغوجية و المادية

لتطبيق منهاج مادة القانون في شعبة التسيير و الاقتصاد لابد من التأكيد على مسلمة أساسية تشكل نقطة الانطلاق و هي أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال لأي منهاج مهما كان جيداً أن يحقق نتائجه (أهدافه) إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط والترتيبات الضرورية والتي يرتبط بعضها بالأستاذ المكلف بتنفيذ المنهاج و بعضها الآخر بالأساليب والوسائل البيداغوجية و المادية ويمكن إجمالها في العناصر التالية:

أ- تكوين و رسكلة الأساتذة:

يتطلب تنفيذ المنهاج الدراسي أن يكون الأستاذ قد تلقى تكويناً معرفياً متخصصاً يجعله قادراً على التحكم في المعارف المرتبطة بمجال تخصصه من ناحية، و تكويناً مهنياً (تربوياً) يمكنه من أداء مهامه أداءً كاملاً من ناحية ثانية، و هنا تأتي ضرورة التفكير في إعداد الأساتذة المكلفين بتدريس مادة التخصص إعداداً يستجيب للكفاءات المستهدفة في المنهاج ، لأن الإعداد الأكاديمي الذي لم يعد كافياً لمسيرة التطورات الحاصلة في الميدان، حيث يتم التركيز خاصة على البعد المعرفي الأكاديمي دون البعد المهني التربوي و الأهداف المتوخاة من الشعبة.

ب - الوثائق:

يتطلب تنفيذ هذا المنهاج توفير مجموعة من الوثائق التي لا غنى عنها لتحقيق الكفاءات المستهدفة وهي:

- **المنهاج الرسمي:** حيث ينبغي الالتزام بالمنهاج الدراسي الرسمي نصاً و روحاً و لا يمكن تجاوزه أو إغفال بعض جوانبه لأنه يمثل كلاً متكاملًا، و هذا يتطلب الإلمام بروح المنهاج والتشبع بما يهدف إليه من كفاءات و مضامين و أنشطة و استراتيجيات.
- **كتاب التلميذ:** و يمثل الترجمة الفعلية لمحتويات المنهاج الدراسي و هو وثيقة أساسية للمتعلم و يشمل مجموعة المضامين و الأنشطة البيداغوجية و التطبيقات مع مراعاة طبيعة و خصوصية المادة.

ج - التجهيزات المادية و البيداغوجية:

يتطلب تنفيذ منهاج القانون في شعبة التسيير و الاقتصاد في مرحلة التعليم الثانوي التكنولوجي مجموعة من التجهيزات الضرورية المادية و البيداغوجية والتي يمكن إجمالها في التقنيات (الجريدة الرسمية...) و العمل على إثراء مكتبة المؤسسة بالمراجع الضرورية للتخصص.